فكرة توحيد النظام القانوني للمسئولية المدنية في نطاق المجموعة العقدية

مشروع رسالة
للطالب علاء ناصر عزوز محمد الزاملي

((بسم الله الرحمن الرحيم))

إن من أهم الحقوق المالية التي يجب مراعاتها هي الحقوق المالية الناتجة عن العقود لأنها ترتب حقوق والتزامات على إطرافها لذا وجب احترامها ،لان انعقاد العقد صحيحا مستوفيا لكل أركانه وشروطه يجعل منه شريعة في مواجهة طرفيه فهو يحتوي قوة تحتم على إطرافه الرضوخ والإذعان له في كل ماورد فيه وعبر عنه سلطان إرادتهما،وان الإخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد يؤدي الى قيام المسؤولية العقدية في مواجهة المسؤول عن ذلك الإخلال تجاه المتعاقد الأخر المتضرر ولكن هذا لايمنع الغير الذي هو ليس طرفا في العقد من الرجوع على المسئول عن الإخلال على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توافرت شروطها .
و هذا الأمر في إطار عقد واحد ابرم بين طرفين وهذا لا إشكال فيه، ولكن بسب التقدم العلمي الهائل وتشابك الروابط الاقتصادية وتطور فنون الإنتاج والتوزيع أدى الى وجود مجموعة من العقود تعاقبت على مال واحد أو قد تكون عقود ترابطت بقصد تحقيق هدف مشترك واحد يؤدي الإخلال الصادر من احد المتعاقدين في احد هذه العقود الى وقوع ضرر لا يصيب الطرف المتعاقد معه مباشرة فحسب وإنما يتعدى هذا الضرر الى بقية إطراف مايسمى بالمجموعة العقدية مما يؤدي الى عدم الأخذ بالمفهوم الضيق لمبدأ نسبية اثر العقد على إطرافه المشاركين في تكوينه ،وهذا يؤدي بالنتيجة الى زيادة احتمالية تضرر الغير الذي هو طرف في إحدى العقود المكونة لهذه المجموعة وبالتالي يجد المسؤول عن الضرر نفسه إمام امرأ لم يكن يتوقعه، وبالتالي ينتج عن ذلك اتساع مسؤوليته التقصيرية تجاه إطراف المجموعة ،بالإضافة الى مسؤوليته العقدية تجاه المتعاقد المباشر معه، لذا ظهرت فكرة توحيد للمسؤولية المدنية في إطار هذه المجموعة أي ان المسؤولية العقدية هي وحدها التي تطبق في حالة كان كل من المسؤول والمتضرر يشتركان في مجموعة عقدية ، لهذا فان الدراسة سوف تتناول هذه الأفكار بالتحليل والدراسة بإذن الله .